قضية العامل في النحو قديما وحديثا

إعداد

نجمة فضيل العبد فضيل ليسير

محاضر مساعد

جامعة درنه_ فرع القبة–كلية الآداب

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الجدلية التي أثارتها نظرية العامل في النحو العربي عبر العصور، حيث كانت هذه النظرية حجر الأساس في بناء علم النحو وضبط اللغة العربية، إلا أنها تعرضت منذ نشأتها إلى انتقادات عديدة قديماً، رأى بعض العلماء أن النظرية تتسم بالتعقيد وتفتقر أحياناً إلى الوضوح في تفسير الظواهر النحوية، مما أدى إلى ظهور مدارس فكرية نحوية مختلفة. وفي العصر الحديث، أصبحت النظرية محط تساؤل لدى الباحثين في ظل التطورات اللغوية المعاصرة، حيث يعتبر البعض أنها تقيد اللغة في إطار تقليدي بعيد عن المرونة المطلوبة لمواكبة الدراسات اللغوية الحديثة ومن هنا تبرز إشكالية البحث في التساؤل مامدى كفاءة نظرية العامل في تفسير الظواهر النحوية بشكل شامل ودقيق؟ ، ومدى قدرتها على الصمود أمام الانتقادات قديماً وحديثاً؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في قضية العامل في النحو العربي، قديماً وحديثاً، في كونه يسلط الضوء على إحدى النظريات الأساسية التي شكلت حجر الزاوية في بناء علم النحو العربي وصياغة قواعده وتُبرز هذه القضية الإسهامات الفكرية العميقة التي قدمها العلماء الأوائل لفهم اللغة العربية وتحليل تراكيبها وضبطها، حيث كانت نظرية العامل أداة فعالة لفهم العلاقات بين الكلمات في الجمل وإظهار الانسجام بينها ولأن اللغة العربية هي وعاء الفكر الإسلامي وأساس فهم النصوص الشرعية، فإن دراسة هذه النظرية تُسهم في تعزيز القدرة على استيعاب معاني القرآن الكريم والحديث النبوي وفهم دلالاتهما بشكل أكثر دقة.

علاوة على ذلك، فإن البحث يُبرز النقاشات العلمية التي دارت حول هذه النظرية، سواء في الماضي أو في الدراسات الحديثة، مما يعكس تطور الفكر اللغوي العربي ومرونته في مواجهة التحديات ومن خلال تحليل النقد الموجه إلى النظرية قديماً وحديثاً، يمكن الوقوف على أوجه القصور التي رأى النقاد أنها تحد من فعاليتها، وفي الوقت ذاته إبراز مواطن القوة التي جعلتها تصمد عبر الزمن كما أن هذا البحث يُثري النقاش حول إمكانية

تطوير النظرية أو تقديم بدائل لها تتماشى مع التطورات العلمية الحديثة في علم اللغة، مما يعزز من فهمنا لقواعد اللغة العربية ويسهم في تطوير الدراسات النحوية.

أهداف البحث:

1. تحليل نظرية العامل في النحو العربي من حيث جذورها التاريخية وأساليب تطبيقها.
2. استعراض النقد القديم الذي وُجّه للنظرية من العلماء الأوائل ومناقشة أبعاده.
3. تقييم النقد الحديث للنظرية ودراسة مدى ارتباطه بالتطورات اللغوية المعاصرة.
4. إبراز إسهامات النظرية في تطور علم النحو العربي وضبط قواعده.

منهج البحث:

سأقوم بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه الأمثل لفهم وتحليل قضية العامل في النحو العربي، قديماً وحديثاً ويتضمن منهج الدراسة الوصفية التركيز على توثيق وصف النظرية وتحليلها بدقة، وتقديم صورة واضحة للانتقادات التي وجهت لها منذ ظهورها وحتى الوقت الحاضر كما يتيح هذا المنهج استعراض التطورات التي مرت بها النظرية عبر العصور، واستكشاف مدى تأثيرها واستمراريتها في عالم الدراسات النحوية.

أولاً: مفهوم العامل:

في اللغة:

تعريف "العامل" في اللغة العربية مستند إلى عدة مفاهيم ومعاني تستخدم في السياقات النحوية والموسوعية كما يؤكد ابن فارس والخليل أن أصل كلمة "العامل" مشتق من "عمل" ومعناه الأساسي هو القيام بالفعل ويُظهر الخليل أن الفعل "عمل" يتضمن مفهوم العمل كفعل يؤدى، وبالتالي يكون "العامل" هو الذي يقوم بهذا الفعل. (ابن فارس، 1979، ص 140)

تتعدد المعاني المرتبطة بمادة «ع م ل» في معاجم اللغة العربية، ومنها: (ابن منظور، 1414هـ، ص210)

1. العمل مطلق الفعل ويمثل الطيف الواسع للفعل الذي يقوم به الإنسان، حيث يُظهر دور الفعل كمبدأ أساسي في اللغة.
2. العمل المؤدى باليد ويشير أيضًا إلى الأنشطة الجسدية التي يقوم بها الإنسان، وهو ما يُظهر الجانب العملي للعمل.
3. المهنة وتمثل العمل الذي يقوم به الفرد كوسيلة للعيش، مما يبرز قيمة العمل كجزء من الهوية الاجتماعية والاقتصادية للفرد.
4. اعتمل وتعني الاضطراب في العمل، مما يصور الصعوبات أو التحديات التي قد يواجهها الشخص أثناء قيامه بعمله.
5. اعتمل الشيء ومعناها إصلاح الشيء أو تحسينه، مما يعكس المنظور الإيجابي للعمل كوسيلة لإحداث تغييرات بناءة في البيئة.
6. العامل في السياق الوصفي، يمكن أن يشير إلى جزء محدد من أدوات الصيد أو الفلاحة، مثل السنان من الرمح، مما يربط كلمة "العامل" بأدوات العمل.

وهذه المعاني توضح كيف أن مفهوم "العامل" يعكس جوانب متعددة من الفعل والعمل، مما يجعله مفهومًا محوريًا في النحو العربي ومساهمًا في فهم التراكيب اللغوية.

في الاصطلاح:

في الدراسات النحوية، يُعتبر "العامل النحوي" من العناصر الأساسية التي تحدد بنية الجملة وتوزيع الكلمات فيها بما يتوافق مع قواعد النحو العربي ويشير هذا المصطلح إلى العنصر الذي يؤثر في تشكيل اللفظ وتحديد دوره ضمن السياق النحوي، حيث يتمثل دوره الأساسي في تحديد حالة الكلمات (مرفوعة، منصوبة، مجرورة، مجزومة) ووظيفتها النحوية (فاعل، مفعول به، متعلق بحرف جر، جزم بالنسبة للفعل)، وتأثيرها على الأحرف والأصوات النحوية التي ترمز إلى معانٍ محددة مثل الفاعلية أو المفعولية. (بلخير، 2022، ص 521)

على سبيل المثال، عندما يؤثر العامل النحوي على كلمة في الجملة، يتم تحديد موقعها النحوي بدقة وتحديد علامة الإعراب التي تعبر عن دورها النحوي، مما يسهم في فهم وتفسير النصوص اللغوية بشكل صحيح

ودقيق وتعكس هذه العلامات النحوية العميقة التفاصيل الدقيقة لبنية الجملة وتوزيع الكلمات، مما يجعل من السهل فهم العلاقات النحوية بين مختلف عناصر الجملة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر العامل النحوي جزءًا أساسيًا من الدراسات النحوية التي تسعى إلى فهم وتحليل هياكل اللغة العربية، سواءً في النصوص القديمة أو الحديثة. يعتمد الباحثون في هذا المجال على دراسة العوامل النحوية لتفسير الظواهر اللغوية وتفسير النصوص بشكل أكثر دقة وعمق، مما يسهم في تطوير نظريات جديدة ومفاهيم متقدمة في علم النحو.

بهذا النحو، يُعتبر العامل النحوي ركيزة أساسية في فهم ودراسة اللغة العربية، حيث يساهم في تحليل النصوص وفهم العلاقات النحوية بين مكونات الجملة، مما يعزز من فهمنا لبنية اللغة واستخدامها بشكل صحيح وفعال في التعبير اللغوي.

ولكي نفهم معنى العامل النحوي بشكل أعمق، فإننا ندخل إلى عالم العلاقات الدقيقة بين الكلمات في الجملة العربية يُعتبر العامل النحوي الظاهرة التي تشير إلى كيفية تأثير الكلمات على بعضها البعض في التركيب اللغوي، حيث يتمثل هذا التأثير في تحديد أدوار الكلمات وعلاقاتها النحوية.

وعندما نتحدث عن العامل النحوي، فإننا نعني الارتباط المعنوي بين الكلمات داخل الجملة، حيث يسهم في توضيح المعاني المطلوبة والمقصودة في النص فلا يقتصر تأثيره على اللفظ فقط، بل يمتد إلى المعنى أيضًا، حيث تتغير الإعرابات والتشكيلات النحوية تبعًا للعوامل التي يتأثر بها كلمة معينة داخل السياق. (بلخير، 2022، ص 522)

فهو يؤدى دورًا مزدوجًا في اللفظ والمعنى، حيث يعكس تأثيره في كيفية توجيه الكلمات نحو الفاعلية أو المفعولية أو غيرها من الأدوار النحوية، وفي الوقت ذاته، يعبر عن العلاقات المعنوية بين الأفعال والأسماء والأحرف في الجملة ولهذا السبب، فإن فهم العمل النحوي يسهم بشكل كبير في تحليل وفهم بنية اللغة العربية، وتفسيرها بدقة وسلامة.

بهذا النحو، يظهر كأساس أساسي لدراسة النحو، حيث يعمل على تنظيم وتنسيق الجملة اللغوية بما يسهم في توضيح المعاني وتحديد الأدوار النحوية لكل كلمة، مما يجعله جزءًا أساسيًا من الدراسات اللغوية والنحوية العربية.

ثانياً: نشأة نظرية العامل:

تُعَدّ نظرية العامل من الركائز الأساسية التي قامت عليها أصول النحو العربي، حيث يمكن إرجاع جذورها إلى بدايات تطور هذا العلم على يد البصريين، ومن بينهم رائدان بارزان هما الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه. فقد جاءت العديد من النصوص التي تدعم هذا الرأي، حيث نجد أن قواعد نحوية مؤسَّسة على نظرية العامل قد تم تدوينها في كتاب سيبويه، الذي يُعتبر مرجعًا رئيسيًا في النحو العربي. (صالح، 2019، ص 39)

فالخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي أرسى أسس هذه النظرية، قد أشار في مقولاته إلى جوانب مهمة تتعلق بعمل العوامل. على سبيل المثال، قال إن "إنما لا تعمل فيما بعدها"، مما يوضح مدى تأثير فعالية العوامل في بناء الجمل. كما أشار إلى أن العلة التي تجعل بعض الأفعال لا تعمل في الأسماء توضح الفروقات في العمل بين الأفعال والأسماء، وكأنما يستخلص من هذه الأقوال ضرورة وجود قوانين تضبط العلاقة بينها. (سيبويه، 1988، ص 122)

ومن جانب آخر، يُعتبر كتاب سيبويه منصة غير محدودة لوصف هذه القواعد النحوية، حيث صاغ عنوانًا خاصًا يُعنى بالحروف الخمسة التي تعمل في النحو مثل الفعل، مما يدل على أن نظرية العامل قد غُرست في تفكيره المنهجي لكن من الجدير بالذكر أن الخليل وسيبويه لم يتطرقا بشكل مباشر إلى وصف نظرية العامل أو تناولها بالتصريح، بل استخدماها بمهارة ضمن قواعد نحوية هامة . (بلخير، 2022، ص 528)

ثالثاً: العوامل النحوية وأقسامها:

قام عالم النحو عبد القاهر الجرجاني بتقسيم العوامل النحوية إلى مائة عامل، وهذه العوامل تُصنّف إلى قسمين رئيسيين هما: العوامل اللفظية والعوامل المعنوية. (الجرجاني، 1988، ص 73)

العوامل اللفظية تنقسم العوامل اللفظية إلى نوعين، سماعية وقياسية، وهما على النحو التالي:

1 .العوامل السماعية: وهي تشمل واحدًا وتسعين عاملاً، وتعتمد على ما ورد في اللغة من الاستخدامات الشائعة. من أبرز هذه العوامل:

- حروف الجر: مثل من، إلى، عن، في، وغيرها.
- الحروف المشبهة بـ "ليس": مثل: ما، ولات وغيرها.
- الأسماء: مثل أسماء الشرط (التي تستخدم في تركيب الجمل الشرطية) ، وغيرها من الأسماء التي لها تأثير واضح على الجملة.

2 .العوامل القياسية: وهي تشمل سبعة عوامل، وتستند إلى قواعد ثابتة يُمكن تطبيقها بشكل عام. من الأمثلة على العوامل القياسية:

- الفعل: الذي يعمل في الأسماء ويؤثر في بناء الجملة.
- المشتقات العاملة: مثل: اسم الفاعل، اسم المفعول، وغيرها.

العوامل المعنوية تشمل العوامل المعنوية عاملين فقط، وهما:

1 .الابتداء: ويظهر في المبتدأ، حيث يُعتبر المبتدأ علامة على البدء في الجملة النحوية، وله دور في تحديد معانيها.

2 .التجرد من الناصب والجازم: في الفعل المضارع، حيث يُعتبر تجرد الفعل المضارع من الناصب أو الجازم دليلاً على عدم ارتباطه بعوامل معينة، مما يُشبه عمل الاسم ويظهر بعض الخصائص المشتركة بين الفعل والمبتدأ. (الجرجاني، 1988، ص 98)

ويُشير ابن جني إلى أهمية التصنيف بين العوامل اللفظية والعوامل المعنوية في علوم النحو، حيث يعكس هذا التصنيف اختلاف طبيعة العمل النحوي. فعندما يتحدث ابن جني عن "العامل اللفظي" و"العامل المعنوي"، فإنه يُبرز الفكرة القائلة بأن بعض النشاط اللغوي ينبع من ألفاظ معينة يُستدل بها على عمل نحوي معين، مثل الجمل التي تتضمن حروف الجر، كما في الجملة "مررت بزيد"، حيث أن حرف الجر "الباء" هو العامل الذي يربط الفعل بالمفعول به. (الجني، 1385هـ، ص 110)

وفي المقابل، يُشير إلى أن هناك أعمالًا نحوية تتسم بأنها "عارية" من أية ألفاظ تُشتق منها، فعلى سبيل المثال، رفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع لا يتطلبان ظهور أي لفظ مباشرو هذا يبرز أن الأصل في العوامل يتمثل في العوامل اللفظية إلا أنه عندما تتعذر على النحاة إيجاد اللفظ المناسب، يُعتمد على ما يُسمى بالعامل المعنوي، حيث يتم التعامل مع هذا العمل كأمر منطقي يحتاج إلى تفكير عميق وتدبر.

والعامل المعنوي هو بشكل عام نوع من التفكير العقلي، ويتطلب من النحاة أن يُقدِّروا العوامل النحوية بناءً على سياقها المنطقي، مثلما يحدث عند التعامل مع رفع المبتدأ والفعل المضارع هنا، يُعتبر العامل المعنوي مثلًا دليلاً على وجود علاقة بين الفعل والمبتدأ على مستوى المفهوم، وليس بالضرورة أن يكون مُصاحبًا لفظيًا له وبالتالي، فإن العوامل المعنوية تتطلب تحليلاً عقلانيًا، حيث يجب على النحاة أن يُدركوا المنطق الذي يُبرر وجودها في التركيب النحوي، مما يُزيد من تعقيد الفهم والتطبيق في علم النحو. (الجني، 1385هـ، ص 119)

رابعاً: العوامل النحوية وحقيقتها:

تُظهر حقيقة العوامل النحوية الفكرة القائلة بأنها ليست عوامل بالمعنى الحقيقي، وإنما هي مفاهيم عقلية ومنطقية وضعت لتكون مؤشرات على ظاهرة الإعراب وتُعتبر هذه العوامل، مثل الرافع والناصب والجار، بمثابة أدوات تُشير إلى أحوال أواخر الكلمات ضمن التركيب اللغوي للعربية، مما يسهل فهم الإعراب وكيفية تصريف الكلمات.

كما يُبرز هذا النقاش أن مصدر العمل النحوي من الرفع والنصب والجر والجزم يعود إلى المتكلم نفسه، وليس لشيء خارجي ويعبر ابن جني عن هذه الفكرة بقوله: "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره." وهذا يعني أن المتحدث يستخدم فطرته وسليقته اللغوية الفطرية ليحدد كيفية إعراب الجمل. (بابكر، 2018، ص 9)

وفي واقع الأمر اللغة العربية تُظهر انسيابية طبيعية بحيث لا تحتاج إلى مؤشرات اصطناعية لوضع علامات إعرابية على أواخر الكلمات. فالناطق السليم باللغة العربية يُعبر عن نفسه بالطريقة الصحيحة بفطرته، في حين أن من يحاول تقليد هذه الطريقة يتطلب عادة هذه المؤشرات. ولذلك، كانت الحاجة إلى وضع النظريات النحوية كوسيلة لتوجيه غير الناطقين بالعربية أو المتعلمين ليفهموا كيف يتم إعراب الكلمات وفق النسق العربي التقليدي.

خامساً: مبادى نظرية العامل وفلسفتها: (مزاري، 2019، ص 45)

مبادئ النظرية:

تتضمن نظرية العامل في النحو العربي مجموعة من الأصول والمبادئ التي تحدد كيفية عمل العوامل النحوية وتأثيرها على الكلمات في الجمل ومن بين هذه الأصول، يبرز الاختصاص كأحد الركائز الأساسية التي تنظم هذه النظرية.

الاختصاص

الاختصاص يُعتبر من أبرز الأصول التي ضبطت نظرية العامل، ويشير إلى أن العوامل النحوية لا تؤدي عملها في التأثير على الكلمات التي تليها إلا إذا كانت مختصة بها بمعنى آخر، لا يمكن للعوامل مثل الجر أو الرفع أو النصب أو الجزم أن تؤثر في الألفاظ التي تتبعها ما لم تكن لها صفة الاختصاص بتركيب معين. المقصود بالاختصاص هو أن بعض العوامل تعمل فقط في سياقات محددة، مثل:

- **حروف الجر** وهي التي تعمل على الأسماء دون الأفعال، فمثلاً، لا يمكن أن تأتي حرف جر قبل الفعل ولا تؤثر عليه كما تؤثر على الأسماء.
- **نواصب الفعل المضارع** فنجد أن هناك نواصب تدخل على الفعل المضارع فقط، وتكون مُعَزّزة بدخولها على الأفعال دون الأسماء مثل أدوات النصب) كأن، لن.

ورغم أن النصب كوظيفة نحوية يمكن أن ينطبق على كل من الأسماء والأفعال، إلا أن هناك خصائص تميز الأسماء عن الأفعال؛ فبعض أدوات النصب مثل "إن" وأخواتها تُستخدم فقط مع الأسماء، ولا تُقبل على الأفعال. بالإضافة إلى ذلك، الفعل المضارع له نواصبه الخاصة التي لا تتداخل مع العلامات الخاصة بالأسماء، مما يُفيد أن العمل النحوي يعتمد على شروط محددة لضمان دقة التعبير وصحة الصياغة. (مزاري، 2019، ص 48)

العامل المتصرف أوسع عملاً بمعموله من غير المتصرف

يُعتبر هذا الأصل من الأصول الجوهرية التي تدعم نظرية العامل في النحو العربي، حيث يُظهر أن العوامل المتصرفة، وخاصة الأفعال، تتمتع بقدرة أوسع في العمل تأثيرًا على المعمولات مقارنة بالعوامل غير المتصرفة مثل الأفعال الجامدة والحروف.

1. **الأفعال المتصرفة** :تُعتبر الأفعال المتصرفه، التي تعمل في أزمنة مختلفة (ماضي، مضارع، أمر)، أكثر قدرة على التفاعل مع المعمولات سواء أكانت أسماء أو جمل. فالفعل التام، على سبيل المثال، يُعد من أكثر الأفعال تصرفاً، مما يجعله قادرًا على تشكيل جمل متنوعة.
2. **الأفعال الناقصة** :هناك أيضًا الأفعال الناقصة، التي تعمل بفعالية أقل من الأفعال التامة، ولكنها مع ذلك تُعتبر متصرفة.
3. **الأفعال الجامدة** :يأتي الفعل الجامد في مرتبة أدنى من حيث التصرف، إذ لا يُظهر قدرة على التغيير أو التحول، مما يُقلل من مرونته في التعامل مع المعمولات.
4. **الحروف** :تُعتبر الحروف الأضعف في هذه السياقات، فهي أكثر جمودًا وتفتقر إلى القدرة على التصرف. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لحروف مثل "ما" أن تعمل نفس عمل الأفعال، حيث إن جمود الحروف يُقلل من مرونتها في التأثير على الكلمات التي تليها. (مزاري، 2019، ص 49)

مثال:

- **عمل "ما"** :"تعتبر "ما" حرفًا، وبالتالي لا يملك القدرة على التأثير بنفس الطريقة التي تؤثر بها الأفعال.
- **عمل "ليس"** :"بينما "ليس" هو فعل جامد، فهو كذلك يُعتبر أكثر كفاءة في التأثير على جملة معينة، ولكنه لا يُظهر نفس درجة الخصوبة والتصرف كما تفعل الأفعال التامة.

الاستغناء عن المعمول بالعامل

هو خصلة لغوية تميز اللغة العربية بالإيجاز والاقتصار على الضروري في التعبير و يتطلب الإيجاز في اللغة العربية الحذف الذي يخضع لضوابط دقيقة من بينها:

أ/ دلالة المعنى على المحذوف، حيث يكون المعنى الغائب واضحًا للمتلقي من السياق .ب/ وجود قرينة تدل على المحذوف، مثل استخدام أدوات الربط أو الترتيب الجملي .ج/ عدم الإخلال بالمعنى الكامل للجملة أو الفعل .د/ عدم تعقيد المعنى بحيث يفهمه السامع دون جهد كبير. (الأنبارى، 2002، ص 46)

فاللغة العربية شهدت استخدامًا واسعًا للحذف، حيث يتم حذف الجملة بأكملها أو الفعل أو الحرف أو حتى الحركة، دون أن يؤثر ذلك على التواصل الفعال بين المتحدث والمستمع. في كثير من الأمثلة، يكون العامل هو المحذوف ويبقى المعمول، مما يجعل التعبير أكثر وضوحًا وسلاسة. على سبيل المثال، عندما يسأل الشخص "ماذا شريت؟"، يمكن أن يجيب ببساطة بـ "ماء"، حيث يتم حذف الفعل "شريت" ويظل المعمول "ماء" يعبر عن المحذوف بوضوح.

لو قمنا بتعداد الأمثلة على هذا النوع من الإيجاز في اللغة العربية، لاحتاجنا إلى الكثير من الأمثلة لتبيان هذه الظاهرة اللغوية البارزة. (بابكر، 2018، ص 56)

لا يعمل عاملان في معمول واحد

في قاعدة "لا يعمل عاملان في معمول واحد"، تتجلى خصوصية لغوية تُعرف باسم "باب التنازع في العمل". يُفهم هذا الباب على أنه توجه عاملين نحو معمول واحد، مثل في الجملة "ضربت وأكرمت زيدا"، حيث يكون الفعلان "ضربت" و"أكرمت" هما العاملان المتنازعان في المعمول والمعمول به هو "زيد."

وتعتبر هذه القاعدة مهمة في النحو العربي حيث يوضح النحويون تفضيلاتهم وتوجهاتهم في استخدام الأفعال وتأثيراتها على المعمول، وتختلف آراء النحاة بشأن كيفية تعاملهم مع هذا التنازع. فالبصريون يميلون إلى إعمال الفعل الثاني (أكرمت) لأنه يقرب من المعمول (زيدا)، بينما يفضل الكوفيون إعمال الفعل الأول (ضربت) لأنه يأتي في المقدمة. (بابكر، 2018، ص 67)

كل مجموعة من العوامل تشابهت تكون أسرة واحدة

يُعتبر هذا المبدأ من الأصول الأساسية التي قامت عليها نظرية العوامل في النحو العربي، حيث يُعتمد على التشابه في العمل لتصنيف العوامل النحوية في أسرٍ أو فئاتٍ متشابهة وتمثل هذه التصنيفات جزءًا من فهم النظام النحوي ولتسهيل نشر التعليم النحوي بين الدارسين.

فالعوامل المتشابه:

تُجمع العوامل التي تؤدي عملاً نحويًا مشابهًا في إطار مجموعة واحدة، حيث تعمل هذه العوامل بنفس الوظيفة الأساسية. على سبيل المثال، الأفعال تقوم بنصب الفاعل عند الرفع ونصب المفعول به عند النصب، مما يُظهر نوعًا من النظام والانضباط النحوي. (الأنبارى، 2002، ص 42)

الأفعال وأخواتها:

مثلاً، الأفعال مثل "ظن" وأخواتها :وهي أفعال تتطلب مفعولاً به، حيث تعمل على نصب الجملة التي تليها كجزء من جملتها، مما يُظهر سلوكًا مشابهًا في الوظيفة والأداء.

الأفعال الناقصة مثل "كان" وأخواتها :هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية، حيث ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، مما يثبت أنها تشترك في خصائص نحوية مع أفعال أخرى ضمن نفس العائلة. (الخوام، 2014، ص 15)

الكلمة قد تكون عاملة ومعمولة

تُعتبر الكلمة في اللغة العربية قادرة على أن تكون عاملة ومعمولة في آنٍ واحد، مما يضيف بعدًا آخر لتفهم تركيب الجمل على سبيل المثال، في الجملة "إن العربة مجهول صاحبها"، تبرز كلمة "مجهول" كعنصر محوري. فهي تعمل كمعمول لـ "إن"، مما يعني أنها تأتي بعد أداة التوكيد التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبرولكن، في الوقت نفسه، تُعتبر "مجهول" عاملاً بحد ذاتها، حيث إنها اسم مفعول يحاكي الفعل الذي اشتُقّت منه. هذا يسمح لها برفع المعمول "صاحبها" ليصبح نائب فاعل وتوضح هذه البنية أن الكلمة قد تتجاوز أدوارًا نحوية تقليدية، لتجمع بين كونها معمولًا لعامل معين وأيضًا عاملاً يؤثر على كلمة أخرى في الجملة. (الخوام، 2014، ص 34)

<u>سادساً: فلسفة نظرية العامل:</u>

تتأمل فلسفة نظرية العامل في النحو العربي في طبيعة العلاقة التي تربط بين عناصر الجملة، وتأخذ في الاعتبار كيفية تفاعل الألفاظ مع بعضها في سياق الغرض والمعنى بعد جمع المادة اللغوية، اهتم النحاة بدراسة

الجمل وتفكيكها إلى مكوناتها، مع التركيز على تأثير كل عنصر على العناصر الأخرى ومن خلال هذه التوجهات، توصلوا إلى فكرة نظرية العامل، التي تعتبر بمثابة إطار يفسر العلاقات بين الألفاظ في الجملة.

وتتكون هذه النظرية من ثلاثة أجزاء رئيسية: العامل، المعمول، والأثر، العامل هو الكلمة التي تطلب غيرها، وتكون لها القدرة على التأثير على ما يليها بينما المعمول هو الكلمة المطلوبة التي تتأثر بالعامل، الأثر هو النتيجة التي تظهر في المعمول نتيجة العلاقة بين العامل والمعمول، هذا الإطار يُظهر كيف تتشكل العناصر اللغوية من خلال علاقات تأثير وتأثر، مما يُساهم في فهم نظام الإعراب.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر هذه النظرية أساسية في تفسير العديد من الظواهر النحوية والإعرابية، حيث تُوضح كيف تتفاعل الكلمات ويوجد بينها ارتباطات تحدّد مكان كل كلمة ودورها داخل الجملة وقد أدت هذه الرؤى إلى تطوير قواعد نحوية دقيقة تُعزز من قدرة الدارسين على التحليل والفهم العميق للغة العربية، مما يُبرز جمالها وتعقيدها في بناء المعاني. (البغدادي، 2011، ص 52)

وتُبني نظرية العامل على أساس أن التركيب العربي للجملة يعتمد على تفاعل ثلاثة عناصر أساسية: العامل، المعمول، والأثر. يُعتبر وجود أي من هذه العناصر دليلاً على وجود العناصر الأخرى، حتى وإن كان وجودها افتراضيًا بمعنى أنه إذا وُجد عامل، فلا بد من وجود محلٍ للأثر يدل على المعمول، مما يعكس الارتباط الضروري بين هذه العناصر.

تؤكد النظرية أن العامل لا يمكن أن يتواجد بمفرده دون وجود معموله الذي يستلزم الأثر الناتج. فإذا ظهر في السياق اللغوي ما يمكن أن يُعتبر عاملًا ولكنه خُفي معموله، فإن ذلك يُوجب عليهم تقدير هذا المعمول كدلالة على أثره في التركيب من ثم، يُعتبر كل رافع أو عامل لديه مُرفوع متصل به، سواء كان هذا المرفوع ظاهرًا أو محذوفًا، وهو ما يُعزز من دقة الإعراب، حيث يتطلب وجود علامات إعرابية تُظهر العلاقة بين الألفاظ.

تقوم العلاقة بين أجزاء الجملة على أساس من العمل والمعمول، وكذلك السبب والمسبب، حيث يُمثل العامل العلة التي تُفسر وجود الإعراب في المعمول بمعنى آخر، يعمل العامل في المعمول، بينما يشترك الجانبان من خلال الأثر المتجلى في العلامات الإعرابية على آخر الكلمات. هذا الارتباط يُظهر بوضوح كيف أن العناصر

اللغوية تتداخل وتعمل معًا، مما يُساعد في توضيح معنى الجمل وتحليلها بشكل دقيق . (الاستراباذي، 1366هـ، ص 25)

فقوة الفعل تُفهم كقدرته على التأثير في المعمول والارتباط به بطريقة مخصوصة، مما يجعل الفعل هو الأقوى بين العوامل النحوية، هذا المفهوم للقوة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصطلح العمل، وقد أشار إليه سيبويه في تصنيفاته وينقسم العامل بحسب قوة الفعل إلى عدة مستويات، تبدأ بقوة الفعل نفسها، يليها قوة اسم الفاعل واسم المفعول، ثم تأتي قوة المصادر، ثم الصفات، وأخيرًا قوة ما يجري مجرى الفعل. (البغدادي، 2011، ص 56)

يتضح إذن أهمية الفعل في التركيب اللغوي من خلال هذه الفئات المختلفة، إذ يُظهر كيف أن الأفعال تُعتبر الأكثر تأثيرًا وفاعلية في النظام النحوي، بينما تُظهر الأسماء مرونة في العمل ولكنها تظل مرهونة بمعاني الأفعال، هذه الديناميكية تبرز تعقيد النحو العربي وتُعزز من فهم الدارسين للعلاقات بين الكلمات في الجملة.

ومن خلال التصنيفات التي وضعها النحويون، يتضح أن القوة اللغوية تقل تدريجيًا عند الانتقال من درجة إلى أخرى. وتعتمد قوة الفعل على الحاجة الدلالية التي تستكمل عبر ارتباطها بالمعمولات. تم تقسيم الأفعال بناءً على العمل إلى نوعين رئيسيين: الأفعال اللازمة والمتعدية، حيث تتفرع المتعدية إلى تلك التي تأخذ مفعولًا واحدًا، أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل، مما يعكس تنوع الأفعال ودورها في بناء الجمل. (البغدادي، 2011، ص 57)

كما قام النحاة بتصنيف الأفعال إلى متصرفة وجامدة، مثل "نعم" و"بئس" و"عسى"، وأشاروا إلى أن الأفعال الجامدة أقل تأثيرًا من الأفعال المتصرفة بسبب الطبيعة الخاصة للتركيب الذي تظهر فيه. بالإضافة إلى ذلك، قسّموا الأفعال إلى تامة وناقصة؛ فالأفعال الناقصة تقتصر على رفع المبتدأ ونصب الخبر، ولا تمتد دلالتها إلى غير ذلك. والسبب في ذلك أن هذه الأفعال تفتقر إلى الدلالة الكاملة على الحدث، حيث تقتصر فقط على الإشارة إلى الزمن، مما يجعلها مشابهة للأفعال المساعدة في لغات أخرى. (الخطيب، 2006، ص 9)

وتُعتبر نظرية العامل من الأسس التي بُنيت عليها قواعد النحو العربي، حيث تفسر تأثير العناصر اللغوية على بعضها البعض ويشمل العامل من الحروف تلك التي تكون غالبًا مرتبطة بفعل، مثل أحرف النصب والجزم،

أو باسم، مثل أحرف الجر بينما الحروف التي لا ترتبط بشكل خاص بفعل أو اسم، مثل أحرف العطف، لا تُعتبر عوامل.

كما تتفاوت الأفعال في قوتها وضعفها وأصالتها، فإن الحروف كذلك تتفاوت فيما بينها وقد قام النحاة بتحديد أنواع العوامل المختلفة وما تحتاجه من المعمولات العددية، وما يطرأ عليها من تغييرات تؤثر في الإعراب؛ فقد تعمل الحروف، أو تكف، أو تُلغى، أو تتعلق، أو تتضمن. (الخطيب، 2006، ص 15)

هذا الاتصال والانقطاع بين العناصر له تأثير كبير في الإعراب، كما يُحدد طول الجملة وقصرها. وقد ساعد توسع النحاة في نظرية العامل على فهم الظواهر اللغوية ومكوناتها ودلالاتها. ينطلق الكلام العربي في أهميته من انسجام جمله، وهذا هو السبب الذي يجعل جمل الكلمات ومفرداتها تتصل ببعضها، مما يُطلق عليه النحاة اسم "نظرية العامل"، التي بها يتم التعرف على العلاقات بين أجزاء الكلام.

وابتكرت نظرية العامل من منطلق منطقي وعقلي، فهي تعتمد على مظهرين: المظهر اللفظي، الذي يظهر في اختلاف العلامات الإعرابية، والمظهر المعنوي، الذي يرتكز على الوظائف النحوية ودلالاتها. هذا يدل على أن النحاة اعتنوا بمعالجة توازن المبنى والمعنى. كما ارتكزت النظرية على فكرة الإسناد، وهو العلاقة بين المسند والمسند إليه، مما أدى إلى تغير حركي في بناء الجملة نتج عنه تغير معنوي.

تُختزل نظرية العامل، إذًا، في كونها منطقًا عقليًا يبرز علاقة انضمام العناصر اللغوية، وهذه العلاقة الانضمامية تُعد جوهر نظرية العامل التأصيلية في النحو العربي. (الخطيب، 2006، ص 23)

سابعاً: النظرية الخليلية الحديثة:

إن النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح أعادت إحياء الاهتمام بالعامل النحوي بوصفه واحدًا من المبادئ الأساسية في التحليل النحوي وهذه النظرية أثبتت دور العامل الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية وفهمها، مما يعكس أهمية هذا المفهوم في النحو العربي وقد تم تطوير هذه الأفكار قبل ظهور نظرية الربط العاملي التي قدمها تشومسكي، والتي اعتمدت على تقديم تفسير رياضي وصوري للبناء اللغوي، ويتجاوز من خلالها العقبات المرتبطة بالجمل المعقدة والمتداخلة. (مزاري، 2019، 42)

وتؤكد النظرية الخليلية الحديثة على أن العامل لا يزال يحتل مكانة محورية في فهم تركيب الجمل، حيث يساهم في توضيح كيفية ارتباط العناصر المختلفة في الجملة، هذا الاهتمام المتجدد بالعامل يعكس رغبة في دمج التراث النحوي العربي مع التطورات الحديثة في اللسانيات، مما يؤدي إلى مزيد من الفهم للديناميات اللغوية المتنوعة.

وفي النظرية الخليلية الحديثة، يتم ربط العامل بالبنية التركيبية للجملة بأسلوب منظم يعتمد على مفهوم التبعية. وفقًا لهذه النظرية، فإن جميع التركيبات اللغوية التي يستخدمها البشر وتعتبر مفيدة تعتمد بشكل تبعي على العناصر التي تأتي قبلها. يعكس هذا النمط من التبعية تصورًا قديمًا في النحو العربي، حيث يُعتبر الفعل تابعًا للفّاعل، والصفة للموصوف، والخبر للمبتدأ، مما يعكس تفاعلاً ديناميكياً بين مكونات الجملة. (مزاري، 2019، ص 48)

وهذا المفهوم يعيد التأكيد على أهمية العلاقات بين العناصر اللغوية ويشدد على دور العامل كحلقة وصل تتفاعل من خلالها مكونات الجملة، مما يسهم في تقديم تركيبات لغوية مفهومة وفعالة هذا التناغم بين العناصر في الجملة يعكس فهماً عميقاً للطبيعة التفاعلية للغة، كما يعزز من قدرة النظرية الخليلية الحديثة على استيعاب التعقيدات اللغوية التي تواجهها في التراكيب المختلفة.

وقد أشاد عبد الرحمن الحاج صالح بدور "اللفظة" في مستوى التراكيب، مشيرًا إلى أنها ليست الوحدة الصغرى التي يُبنى منها هذا المستوى، حيث توجد وحدات أخرى أكثر تجريداً تساهم في بناء التراكيب اللغوية وفقًا لوجهة نظره، فقد كان النحاة التقليديون يميلون إلى التعامل مع مفهوم الكلمة بطريقة توحي بأنها أقل من ما هي عليه في الواقع فهم عالجوا الكلام من حيث اللفظة، وعندما قاموا بإضافة زوائد على هذه اللفظة، أدركوا أنها تؤثر على التغيير في المعنى واللفظ، بل وتلعب دورًا محوريًا في تأثيرها على بقية التركيب، مثل التأثير على أواخر الكلمات (الإعراب).

والحاج صالح يقدم ذلك كمثال تحويلي يتكون من أعمدة وسطور تماثل المصفوفة اللفظية، مما يساعد على تمثيل العلاقات بين الكلمات داخل الجملة بصورة منسقة وعميقة على سبيل المثال، جملة مثل "زيد قائم" تتجاوز كونها مجرد مجموعة من الكلمات، بل تتكون من عناصر تُظهر تفاعلًا يجسد الفهم المتعمق للغة. وهذا يشير

إلى ديناميات معقدة في بناء الجمل وتركيب المعاني، وهو ما يعكسه تفسيره الأعمق حول كيفية ارتباط هذه العناصر في السياق النحوي.

إن النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح قد أضاءت مجددًا على أحد المبادئ الأساسية في النحو العربي، وهو مفهوم "العامل" فتسعى هذه النظرية إلى استغلال مبدأ العامل بشكل فعّال لتقديم معالجة صورية للغة العربية، معبرةً عن رغبة ملحة في إعادة استكشاف ما قدمه نحويو العرب القدماء وكشف أسرارهم اللسانية.

ومن أبرز الآراء التي قدمتها النظرية الخليلية حول العامل: (مزاري، 2019، ص 49)

1. إعادة الاعتبار للعامل تعمل على إعادة النظرية الخليلية الاعتبار لمفهوم العامل، الذي يُعتبر عنصرًا محوريًا في فهم التركيب اللغوي، وتبرز دوره في تحديد العلاقات بين الألفاظ.
2. الدور الوظيفي للعامل حيث تثبت النظرية أن دور العامل في بناء التراكيب اللغوية، حيث يُظهر كيف يرتبط كل عنصر في الجملة بعناصر أخرى، مما يسهم بشكل كبير في فهم المعاني وإيصال الرسائل.
3. تقديم معالجة صورية فتركز النظرية على تقديم تفسير رياضي وصوري للغة، مما يعزز الفهم الدقيق لكيفية تشكل الجمل والتركيبات بشكل عام.

وتؤكد النظرية الخليلية الحديثة على أهمية إعادة دراسة العوامل النحوية ليس فقط من منظور تاريخي، وإنما من خلال مسارٍ حديث يسعى إلى دمج النظرية النحوية مع المبادئ الحديثة في اللسانيات.

ثامناً: موقف النحاة من نظرية العامل قديماً:

لقد قام علماؤنا الأوائل بجهود هائلة في خدمة اللغة العربية واستنباط قواعدها، وكان دافعهم الرئيسي هو حرصهم على حماية القرآن الكريم من اللحن والتحريف هذه الجهود لم تكن مجرد مساعي نظرية، بل كانت نماذج حقيقية للتفاني في العمل الأكاديمي والعلمي ، كان للعامل النحوي مكانة خاصة بين علماء النحو، حيث أثار هذا الموضوع الكثير من النقاشات والجدل بين العلماء ولم يكن العامل النحوي مجرد جزء من القواعد النحوية، بل كان محور تفكيرهم وتآليفهم، مما يدل على عمق البحث والدراسة في هذا الجانب تَبيّن من خلال أفكار المتقدمين والمتأخرين أن أهمية العامل النحوي لا تقتصر على كونه عنصرًا لغويًا فقط، بل كونه يُشكل

أساسًا لفهم تركيب الجمل ومعانيها، مما زاد من تعقيداته وثراءه في الدراسة النحوية. (بن حمزة، 2004، ص 88)

ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ)

ابن مضاء القرطبي، الذي توفي عام 592 هـ، عرض رؤية نقدية جديدة تتعلق بنظرية العامل في النحو العربي. حيث اعتبر أن العمل لا يمكن أن يُنسب إلى اللفظ أو إلى المتكلم، إذ أنهما لا يصلحان كمؤثرين، بل إن العمل يُعزى لله وحده، مُشيرًا إلى أن الأصوات هي فعل الله تعالى، وأن الإنسان فقط ينسب له ما يتعلق بأفعاله الاختيارية. من خلال كتابه "الرد على النحاة"، أبدى ثورة فكرية تستهدف هدم نظرية العامل، داعيًا إلى إلغائها. وقد أشار إلى أن النحو يحتوي على عناصر يمكن الاستغناء عنها، وأن النصب والخفض والجزم لا يحدثان إلا بعامل لفظي، وهو ما اعتبره ابن مضاء فسادًا. (بن حمزة، 2004، ص 93)

واستند ابن مضاء في دعم رأيه إلى مقولات أخرى، مثل قول ابن جني الذي يقر بأن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم يتبع للمتكلم نفسه. وقد اعترض ابن مضاء أيضًا على تقدير العوامل المحذوفة ودعا إلى إلغاء ما سماه العلل الثواني والثوالث. وبذلك، كان عمله يمثل هدمًا لرؤية تقليدية دون تقديم بناء بديل واضح بشأن كيفية فهم العمل في النحو.

ويُعتبر رأي ابن مضاء قابلًا للنقد، حيث يُظهر أن النحاة الذين انتقدهم لم يكونوا أقل حرصًا على القرآن ولغة القرآن، مما يدعو إلى إعادة النظر في آرائه ومخاوفه.

سيبويه (ت 180 هـ)

يُعتبر سيبويه المتوفي عام 180 هـ، أحد أعظم النحاة في التاريخ العربي حيث قدم رؤى جديدة حول طبيعة العمل النحوي. حيث أشار إلى أن المتكلم هو الذي يمتلك المعاني المعبر عنها من خلال الحركات، مُبرزًا دور الفاعل والمفعول في بناء الجمل. في كتابه "الكتاب"، أوضح أن الأفعال تأتي بعدة صيغ، مثل صيغة البناء للماضي والمستقبل، وبيّن أن المتكلم هو المحدث لحركات الإعراب.

وعندما تناول سيبويه مثال "ضرب عبد الله زيدًا"، أوضح كيف ترتفع الكلمة (عبد الله) وتنصب (زيد) بسبب الفعل. و أكد أن الأمر لا يتغير إذا تم تقديم المفعول وتأخير الفاعل، مما يدل على أن العمل والتحركات النحوية هي من صنع المتكلم وليس استنادًا فقط إلى الألفاظ.

كما يظهر في كلامه أنه كان مُدركًا للمسؤولية التي يحملها المتكلم في تكوين الجملة، حيث يُعتبر العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه. هذا المنظور يعكس نضوج نظرية العامل في زمنه، ويشير إلى أن الخليل بن أحمد قد أسس هذه النظرية، مما يبيّن أن الرؤى النحوية كانت متقدمة في عصر سيبويه.

وبناءً عليه يُفهم أن العامل كما أوضح سيبويه، هو الذي يُحدث التأثير في الكلمة، هذا التأثير الذي يتغير بتغير العوامل، مُؤكدًا أن نظرية العامل البصرية كانت تعتمد على العلاقة بين العامل والمعمول، حيث يُعتبر المعمول تابعًا للعامل، ولا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد. (بن حمزة، 2004، ص 98)

ابن جني (ت 392 هـ)

إن ابن جني، الذي توفي عام 392 هـ، قدم رؤى هامة تتعلق بالعوامل في النحو العربي، وذلك في كتابه "الخصائص". حيث أكد أن العوامل المعنوية هي الأغلب والأبرز في النحو، مُشيراً إلى أن العامل اللفظي نفسه يحمل معنى يمكن أن يندرج تحت العوامل المعنوية وقد قسم ابن جني العوامل إلى نوعين: المعنوي واللفظي، وأوضح أن القاعدة الأكثر قوة وشيوعًا هي القياس المعنوي.

وعندما تناول موانع الصرف، ذكر أن منها تسعة أوجه، واعتبر أن ثمانية منها معنوية، بينما يتصف واحد منها فقط بأنه لفظي. وهذا يعكس اهتمامه بالدور الأساسي للمعنى في تحديد العمل النحوي، حيث يرى أن بعض الأعمال تأتي بسبب وجود ألفاظ مرتبطة بها، في حين أن أخرى تحدث دون الحاجة إلى ألفاظ مرتبطة.

أضاف ابن جني أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم هو من فعل المتكلم نفسه، مما يعزز موقفه بأن العامل المعنوي هو الأصل، فهو بذلك يتحدى الآراء التقليدية التي تعزز العامل اللفظي، ويؤكد أن العوامل المعنوية التي تُعبر عن الفهم والمعنى تُعتبر الأصح والأكثر فعالية في النحو العربي.

ويظهر ابن جني أن فهمه لنظرية العامل هو جزء من محاولة لتأكيد القيمة الجوهرية للمعاني في اللغة، وهذا يُعتبر تحليلًا متقدمًا يناقض بعض المفاهيم التي سادت بين النحاة التقليديين. (بن حمزة، 2004، ص 92)

تاسعاً: موقف النحاة من نظرية العامل حديثاً:

لم تُواجه أي نظرية نحوية في تاريخ اللغة العربية الهجوم والنقد الذي واجهته نظرية العامل، حيث تعرضت لمجموعة من الانتقادات الحادة من قبل المحدثين، الذين اعتبروا تجديد وجهودهم في هدم هذه النظرية من العلامات المميزة لدراستهم. وقد أثار الجدل حول قضية العامل ازدهارًا في الدراسات الأكاديمية التي تناولت النظرية ومبادئها، وأصولها، وقواعدها، ومشكلاتها، والآثار التي خلفتها في حين أن العلماء القدماء، بما في ذلك معظم النحاة، كانوا راضين عن ما قدموه ولاحظت عليهم اختلافاً واحداً يرجع إلى ابن مضاء القرطبي، الذي اعتبر أول معارض جاد لنظرية العامل في كتابه "الرد على النحاة."(عيد، 1989، ص 204)

وقد انقسم المحدثون حول هذه النظرية، فمنهم من تمسك بها ومنهم من رفضها بالرغم من ذلك، لم يقدم هؤلاء المحدثون بديلاً فعليًا لنظرية العامل، مما يُظهر نقصًا في القدرة على تقديم بدائل تنجح في إكمال ما قامت به نظرية العامل. على النقيض لاحظت الحضارات مثل الحضارة الإسلامية ضرورة وضع بدائل عند تحريم أشياء محددة، كما في تحريمه للزنا حيث أباح الزواج، أو تحريمه للربا حيث أباح البيع.

ونتيجة لذلك فإن الجهود التي بُذلت لهدم نظرية العامل لم تنجح، جزئيًا بسبب قوة ومتانة هذه النظرية نفسها. إذ بدلاً من تقديم حلول جديدة أو طرق بديلة، انصب التركيز على النقد السلبي فقط، مما أدى إلى عدم تقديم أي نتائج ملموسة.

فإبراهيم مصطفى كان من أبرز المجددين في الدراسات النحوية، حيث دعا إلى تخليص النحو العربي من هيمنة نظرية العامل وعُرف بمساعيه لتحقيق إصلاحات في هذا المجال، مؤكدًا أن هذا التخليص يمثل خيرًا كثيرًا وغايةً يسعى إليها، بالإضافة إلى كونه رشادًا يُساعد النحو في السير على الطرق الصحيحة بعد أن شهد انحرافات على مر الزمن.

أوضح مصطفى أن الهيمنة التاريخية لنظرية العامل قد تسببت في إبعاد الناس عن فهم العربية بشكل صحيح، وإدراك ما تحتوي عليه من قوة وإرادة في التعبير، مما يساعد على تقدير جمال اللغة ومزاياها لذلك، كان ينظر إلى إعادة النظر في هذه النظرية وتحرير النحو من قيودها كخطوة أساسية نحو تجديد الفكر النحوي وفتح آفاق جديدة لتحليل اللغة العربية وطريقة استخدامها.

عباس حسن، مؤلف كتاب "النحو الوافي"، وعديد من الباحثين الآخرين، تبنوا رؤية انتقادية تجاه نظرية العامل، معتبرين أنها تشكل مشكلة واضحة تؤثر سلبًا على تقعيد النحو وأنماط التعبير الأدبي الرفيع. وبالتالي، لم تقتصر هذه الانتقادات على الجوانب النحوية بل امتدت لتشمل فروع القول الأدبي. وقد استند هؤلاء النقاد في أفكارهم إلى مفهوم ابن مضاء القرطبي الذي دعا بهدم نظرية العامل. (عباس حسن ، د.ت،ص75)

ومع ذلك يمكن القول بأن الدعم للنظرية يأتي من النقاد الذين يدعمون الممارسات النحوية التقليدية. هؤلاء النقاد لا يزعمون عصمة النحاة الأوائل أو تقديس آرائهم، إلا أنهم يؤكدون على مركزية دورهم في تطوير قواعد النحو وارتباطهم الوثيق بالأعراب. لقد أجزلوا النقد للغة العربية، وقام عدد كبير من العلماء بتنقيح هذه النظرية على مر العصور.

ولذلك يعتبر إلغاء نظرية العامل مجرد انتقاد جزئي لا يرتكز إلى فكر بديل قوي بل من الأفضل التركيز على تنقيحها وتهذيبها إذ تظل نظرية العامل أساسية، حيث أن جميع القواعد النحوية تستند إليها، مما يجعلها حجر الزاوية في عملية التقعيد النحوي وفهم الإعراب. وهكذا، فإن هذه النظرية لا تزال تمثل عنصراً مهماً في دراسة النحو العربي، رغم كل النقد الموجه ضدها، إذ لعبت دوراً محورياً في تزويد القواعد بمظهر منطقي وعقلي .

نتائج البحث:

1) إن العامل المتصرف أوسع عملاً بمعموله من غير المتصرف من الأصول الجوهرية التي تدعم نظرية العامل في النحو العربي.
2) إن العوامل المتصرفة وخاصة الأفعال، تتمتع بقدرة أوسع في العمل تأثيرًا على المعمولات مقارنة بالعوامل غير المتصرفة مثل الأفعال الجامدة والحروف.
3) إن نظرية العامل من الركائز الأساسية التي قامت عليها أصول النحو العربي، حيث يمكن إرجاع جذورها إلى بدايات تطور هذا العلم على يد البصريين، ومن بينهم رائدان بارزان هما الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه
4) تُعتبر نظرية العامل من الأسس التي بُنيت عليها قواعد النحو العربي، حيث تفسر تأثير العناصر اللغوية على بعضها البعض ويشمل العامل من الحروف تلك التي تكون غالبًا مرتبطة بفعل، مثل أحرف النصب والجزم، أو باسم، مثل أحرف الجر.
5) إن النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح أعادت إحياء الاهتمام بالعامل النحوي بوصفه واحدًا من المبادئ الأساسية في التحليل النحوي.
6) أثبتت هذه النظرية أن دور العامل الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية وفهمها مما يعكس أهمية هذا المفهوم في النحو العربي.
7) اعتبر ابن مضاء أن العمل لا يمكن أن يُنسب إلى اللفظ أو إلى المتكلم، إذ أنهما لا يصلحان كمؤثرين، بل إن العمل يُعزى لله وحده، مُشيرًا إلى أن الأصوات هي فعل الله تعالى، وأن الإنسان فقط ينسب له ما يتعلق بأفعاله الاختيارية.
8) إن العوامل النحوية تُظهر حقيقة الفكرة القائلة بأنها ليست عوامل بالمعنى الحقيقي، وإنما هي مفاهيم عقلية ومنطقية وضعت لتكون مؤشرات على ظاهرة الإعراب.
9) إن العوامل النحوية مثل الرافع والناصب والجار تعتبر بمثابة أدوات تُشير إلى أحوال أواخر الكلمات ضمن التركيب اللغوي للعربية.

10) لم تُواجه أي نظرية نحوية في تاريخ اللغة العربية الهجوم والنقد الذي واجهته نظرية العامل، حيث تعرضت لمجموعة من الانتقادات الحادة من قبل المحدثين.

11) لقد انقسم المحدثون حول هذه النظرية فمنهم من تمسك بها ومنهم من رفضها بالرغم من ذلك، لم يقدم هؤلاء المحدثون بديلاً فعليًا لنظرية العامل، مما يُظهر نقصًا في القدرة على تقديم بدائل تنجح في إكمال ما قامت به نظرية العامل.

12) أضاف ابن جني أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم هو من فعل المتكلم نفسه، مما يعزز موقفه بأن العامل المعنوي هو الأصل.

13) لقد اعتبر سيبويه أن العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه، وهذا المنظور يعكس نضوج نظرية العامل في زمنه، ويشير إلى أن الخليل بن أحمد قد أسس هذه النظرية، مما يبيّن أن الرؤى النحوية كانت متقدمة في عصر سيبويه.

المراجع:

1. بلخير، لخضر، لبزة، مختار. (2022). نظرية العامل في النحو العربي. *مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب*، 6(2)، 521-529.
2. صالح، عبد الرحمان الحاج. (2019). العامل النحوي في النظرية الخليلية الحديثة: دراسة وصفية تحليلية. اللّغة العربية، 21(2)، 39-54.
3. بابكر، محمد الطيب البشير. (2018). نظرية العامل في النحو العربي. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس.
4. مزاري، عبد الرحيم. (2019). العامل النحوي في النظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمان الحاج صالح: دراسة وصفية تحليلية. مجلة اللغة العربية، 44، الثلاثي الثاني. تاريخ القبول: 23 أبريل 2019، تاريخ الاستلام: 04 نوفمبر 2018.
5. ابن فارس، أحمد بن زكريا. (1979). *مقاييس اللغة* (تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مادة عمل 4/140.
6. الخوام، رياض بن حسن. (2014). *نظرية العامل في النحو العربي: تقعيد وتطبيق*. جامعة أم القرى، منشورات مجمع اللغة العربية، 1435هـ، ص 15.
7. ابن منظور، جمال الدين الأنصاري. (1414هـ). *لسان العرب*. دار المعارف، مصر، مادة عمل.
8. بن حمزة، مصطفى. (2004). *نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)*. كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، دبلوم الدراسات العليا، الطبعة الأولى، 1425هـ، ص 88-89.
9. الجرجاني، عبد القاهر. (1988). *العوامل المائة: النحوية في علم أصول العربية* (شرح خالد الأزهر الجرجاوي، تقديم وتحقيق وتعليق البدراوي زهران). دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ص 73.
10. الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1366هـ). *شرح الكافية في النحو* (حاشية شريف الجرجاني). نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، 1/25.
11. البغدادي، ابن إياز. (2011). *قواعد المطارحة في النحو* (تحقيق الدكتور ياسين أبو الهيجا، والدكتور شريف عبد الكريم النجار، والدكتور علي توفيق الحمد). دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 1432هـ، ص 52.

12. الأنباري، أبو البركات .(2002) .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين* (تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص 42.

13. الجني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (١٣٨٥ هـ) .*الخصائص* (تحقيق محمد علي النجار). دار الهدى، ج 1، ص 110.

14. الخطيب، محمد عبد الفتاح .(2006) .*ضوابط الفكر النحوي* (تقديم عبده الراجحي). دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة نصر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، المجلد الثاني، ص 9.

15. عيد، محمد .(1989) .*أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث* .عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1410هـ، ص 204.

16. المخزومي، مهدي .(1958) .*مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو* .الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلي وأولاده، مصر، ص 277.

17. سيبويه .(1988) .*الكتاب (كتاب سيبويه)* (تحقيق عبد السلام هارون، ج 1، الطبعة الثالثة). مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

18. الجرجاني، عبد القاهر .*العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية* (شرح خالد الأزهر الجرجاوي، تقديم وتحقيق وتعليق البدراوي زهران). دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988م.

19. عباس حسن ، (بدون تاريخ) ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، 75.